أوراق البدائل

التعديلات الدستورية – رؤية سياسية

د. عمرو الشوبكي

رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات

أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة "باريس1"(السوربون)، شارك في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية، وكتب العديد من الكتب والمؤلفات، خاصةً عن الحركات الإسلامية، والإصلاح السياسي في مصر، والعلاقات العربية الأوروبية منها: "الإخوان المسلمون من الجذور حتى اليوم" الصادر بالفرنسية عن دار كارتل بباريس، إسلاميون وديمقراطيون، تطور الأوضاع الديمقراطية في مصر 2009. وهو أيضًا مفكر معروف، كما أن له العديد من المقالات في الجرائد العربية والفرنسية، بالإضافة لعمود ثابت ومقال أسبوعي في جريدة "المصري اليوم" المصرية.

ملخص الورقة:

أنهت اللجنة المكلفة بتعديل الدستور عملها، وفتحت الباب أمام جدل سياسي وقانوني امتد لطول البلاد وعرضها، وتحمس المؤيدون للتعديلات بصورة كبيرة، على اعتبار أنها تمثل بداية الطريق أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بعد أن وضعت مجموعة من الضمانات تحول دون تكرار عمليات التزوير الفجة التي جرت طوال عهد الرئيس المخلوع، وقد تناول الكاتب في هذه الورقة مجموعة من الإشكالات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع محاولا الإجابة عنها.

قائمة المحتويات

1. التعديلات الدستورية غاية أم وسيلة..... 3
2. انتخابات رئاسية أم برلمانية أولا..... 4
3. إيجابيات التعديلات الدستورية:..... 6
4. سلبيات التعديلات الدستورية: 7

هذه السلسلة "أوراق البدائل" هي أوراق تحليل سياسي أو تقديم توصيات سياسية و هي نتاج لعمل كاتبها والمناقشات التي تجري حولها خلال ورش عمل ينظمها المنتدى. ويتم إصدار هذه الورقة بالتعاون مع مؤسسة "فردريش إيبرت"

أنهت اللجنة المكلفة بتعديل الدستور عملها، وفتحت الباب أمام جدل سياسي وقانوني امتد لطول البلاد وعرضها، وتحمس المؤيدون للتعديلات بصورة كبيرةـ، على اعتبار أنها تمثل بداية الطريق أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بعد أن وضعت مجموعة من الضمانات تحول دون تكرار عمليات التزوير الفجة التي جرت طوال عهد الرئيس المخلوع، أما المعارضون فقد اعتبروا أن التعديلات الدستورية تختزل ثورة 25 يناير – التي أسقطت النظام والدستور – في عملية "ترقيع" للقديم لا تتناسب مع حجم الثورة.

1. التعديلات الدستورية غاية أم وسيلة

ناقش الكثيرون التعديلات الدستورية كأنها غاية في حد ذاتها، وأثر مناخ عدم الثقة الموجود بين القوى والتيارات السياسية المختلفة على طريقة التعاطي مع التعديلات فوقف الإخوان المسلمين معها، ورفضتها معظم القوى السياسية الجديدة التي أشعلت الثورة، وبدا هناك نوع من الاستقطاب السياسي الذي جاء على حساب مناقشة السياق الذي جاءت فيه التعديلات الدستورية ومضمونها.

والحقيقة أن نسبة التأييد للتعديلات الدستورية تكاد تكون كاسحة في حال إذا كان نص المادة 189 المعدلة أكثر وضوحا في إلزام رئيس الجمهورية بوضع دستور جديد، لأن الصيغة المقترحة بدت وكأنها لم تحمل أي صيغة إلزامية بهذا الخصوص، وفتحت الباب أمام الكثيرين لكي يخشوا من أن تصبح التعديلات الدستورية هي نهاية المطاف ويبقي الدستور المصري على ما هو عليه.

وجاء نص التعديل المقترح للمادة 189 كالتالي: "و لكل من رئيس الجمهورية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ولنصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى، طلب إصدار دستور جديد، وتتولي جمعية تأسيسه من مائة عضو ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين غير المعينين في اجتماع مشترك، وإعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكليها، ويعرض رئيس الجمهورية المشروع خلال 15 يوما من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستقاء.

والمؤكد أن غياب كلمة "يلتزم" أثارت مخاوف الكثيرين، في حين اعتبر البعض الآخر أن الصيغة الحالية تحمل إلزام بضرورة قيام المجلس المنتخب بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، الأمر في النهاية الذي جعل هناك انقساما حقيقيا في الرأي العام، ليس أساسا بسبب مضمون نصوص التعديلات الدستورية إنما تخوفا من أن تصبح هذه التعديلات هي نهاية الطريق وتبقى مصر محكومة بدستورها القديم المعدل.

2. انتخابات رئاسية أم برلمانية أولا

شهدت مصر جدلا آخر مصاحبا للتعديلات الدستورية بين الداعين لإجراء انتخابات رئاسية أولا، وبين من دعموا إجراء الانتخابات البرلمانية أولا وفق ما جاء في التعديلات الدستورية.

والحقيقة أن موقف من أيدوا إجراء انتخابات برلمانية أولا جاء متسقا مع مطالبتهم بإقامة جمهورية برلمانية يكون فيها رئيس الحكومة هو المسئول أمام الشعب والبرلمان، في حين بدا موقف مؤيدي انتخابات الرئاسة أولا مرتبكا لأنهم من ناحية شككوا في قوة الأحزاب واعتبروا أن إجراء أي انتخابات برلمانية قبل الرئاسية سيرهن البلد في أيدي أحزاب ضعيفة ومنقسمة، وفي نفس الوقت رفض كثير منهم الجمهورية الرئاسية وذهبوا بعيدا في المطالبة بتقليص صلاحيات الرئيس لصالح الجمهورية البرلمانية التي قوامها أحزاب ضعيفة كما يؤكدون، في مفارقة مدهشة.

والحقيقة أن إجراء انتخابات رئاسية أولا هو الخيار الأسلم في ظل الأوضاع السياسية الحالية، كما أن الجمهورية الرئاسية هي بدورها الأنسب لأوضاعنا الاجتماعية والسياسية.

إن ربط الديمقراطية بالنظام البرلماني خطأ فادح، واعتبار أن مواجهه الاستبداد لا تكون إلا بالنظام البرلماني خطأ أفدح، لأننا ننسي أن النظام الرئاسي في معظم دول العالم هو نظام ديمقراطي، باستثناء العالم العربي، وأن الغالبية العظمي من بلدان العالم الثالث التي عرفت الديمقراطية متأخرة وتبنت النظام الرئاسي، وعلي رأسها بلدان أمريكا اللاتينية التي تبنت جميعها وبلا استثناء نظاما رئاسيا ديمقراطيا. والنظام الرئاسي الديمقراطي يقوم على إعطاء صلاحيات واسعة، ولكن غير مطلقة لرئيس الجمهورية تخضع للمراقبة والمسائلة من قبل الشعب، كما أنه محددة بمدتين غير قابلتين للتمديد، كما أن هناك نظما رئاسية تعطي بعض الصلاحيات لرئيس الوزراء مثل فرنسا وتعرف بالنظم المختلطة.

والسؤال لماذا النظام الرئاسي أفضل لمصر من النظام البرلماني؟ الحقيقة أنه في بلد نام مثل مصر يعاني من مشكلات فقر وبطالة، وشهد في سنواته الثلاثين الماضية فسادا وانهيارات حقيقية في الصحة والتعليم والخدمات العامة، يحتاج إلى رئيس لدية برنامج طموح لنهضة هذا البلد ومواجهه مشكلاته، وهو أمر حققه رئيس البرازيل الأسبق لولا دي سليفيا الذي نقل البرازيل خطوات إلي الأمام من خلال برنامجه الرئاسي وليس برنامجا حكوميا.

والحقيقة أن مشكلة النظام البرلماني في بلد مثل مصر (ومعروف مشكلاتها الحزبية)، أنه يجعل هم رئيس الوزراء اليومي أن ينجو من تصويت سحب الثقة في البرلمان، ومع الوقت تضيع مشاريعه في مواجهه المشكلات الجسيمة التي يعاني منها هذا الوطن، أمام حرصه على عدم إغضاب الكتلة البرلمانية لهذا الحزب أو ذاك، حتى يبقى في الحكم، فيغمض عينه عن أخطاء وزراء في حكومته حتى لا يسحب حزبهم أو كتلتهم البرلمانية الثقة منه.

إن الجمهورية البرلمانية تصلح في السويد كما صلحت في أوربا الشرقية، ولكنها ليست مناسبة لمصر كما لم تكن مناسبة لكل دول أمريكا اللاتينية ومعها فرنسا وأمريكا الذين تبنوا جميعا النظام الرئاسي، فمصر بحاجة لنظام رئاسي ديمقراطي يتحرر فيه الرئيس من الحسابات اليومية للكتل البرلمانية، ويتفرغ لنهضة هذا الوطن وتكون المدة التي يبقى فيها في الحكم بمثابة خطوة جبارة نحو التقدم والنهضة.

3. إيجابيات التعديلات الدستورية:

جرت التعديلات الدستورية على 8 مواد تمثل خطوة للأمام، فقد قضت على المادة 76 التي فصلت على مقاس نجل الرئيس المخلوع، وحولت القيود التعجيزية لترشح المستقلين لمنصب رئيس الجمهورية إلى قواعد منطقية تطالب المرشح بأن يحصل على تأييد 30 عضوا على الأقل في مجلس الشعب (بدلا من 65 عضوا) أو أن يحصل على تأييد 30 ألف مواطن من 15 محافظة، وهو أمر يفتح الباب أمام رموز محترمة كثيرة للترشح في الانتخابات الرئاسية حتى لو كانت لا تنتمي لأي من الأحزاب القائمة.

كما تضمنت التعديلات أيضا إشرافا قضائيا كاملا على العملية الانتخابية، بداية من الإشراف على الجداول وحتى الانتخابات وإعلان النتائج، كما أعطت للمحكمة الدستورية العليا الحق في الطعن على صحة عضوية الانتخابات لتقضي على أحد أصنام العهد السابق بأن "المجلس سيد قراره"، وتضع الأمر في يد أعلي سلطة قضائية كما طالبت كل التيارات السياسية، وفتحت الباب أمام إلغاء قانون الطوارئ الذي جثم على صدور الشعب المصري لأكثر من 30 عاما بقرار من رئيس الجمهوري، بأن أعطته الحق في أن يعلن في حال الضرورة الطوارئ (بموافقة مجلس الشعب) على ألا تتجاوز 6 أشهر، بعدها يقوم باستفتاء شعبي ويتقرر من خلاله مداها.

والمؤكد أننا أمام نقلة حقيقية في طريقة تعامل المشرع مع الدستور بعد أن اعتاد الشعب المصري منذ دستور 1971 على تعديلات للأسوأ، سواء أخذت شكل مواد قانونية أو تعديلات دستورية، إلى أن جاءت هذه التعديلات وأثبتت أن هناك في هذا البلد رجال قانون وفقهاء مخلصين ومحترمين ومؤمنين بحقوق الشعب المصري وبمبادئ ثورته.

4. سلبيات التعديلات الدستورية:

لا تخلوا التعديلات الدستورية من بعض الانتقادات، أولها تلك التي أبداها عدد كبير من الفقهاء الدستوريين، حين رفضوا أن تكون المحكمة الدستورية العليا هي المنوط بها الفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب، في حين اعتبر الكثيرون من رجال القانون الدستوري أن تقوم محكمة النقض بهذه المهمة.

أما الملاحظة الثانية فهي المتعلقة بجنسية أي من والدي المرشح لانتخابات الرئاسة، فمن البديهي أن يكونا مصريين، ولكن من المقلق أن ينص على أن لا يكونا قد حملا جنسية دولة أجنبية، بمعنى آخر لو طبقت هذه المادة على الرئيس الراحل أنور السادات لمنعته من الترشح لأن والدته من أصول سودانية، وسنجد العشرات من زعماء العالم لن يسمح لهم بالترشح (من أوباما إلي ساركوزي وآخرين) لأن أيا من أبويهم حمل جنسية أخرى حتى لو تخلى عنها.

والحقيقة أن حماية منصب الرئاسة "بالنقاء العرقي" يعكس طريقة تجاوزها تفكير العالم الديمقراطي، وتعطي انطباعا بأن هذا البلد العظيم عاجز على أن يكون فاعلا ومؤثرا فيمن يعيشون على أرضه، وأن هناك آلاف الجنسيات التي انصهروا ثقافيا في البوتقة المصرية التي نجحت في أن تكون قبلة للكثيرين، ويأتي المشرع ويقول لهم أنتم أجانب مهما كان ارتباطهم بهذا البلد.

صحيح أن هذا الشرط مطلوب لمن هو مرشح في انتخابات الرئاسة، فلا يتصور أن يكون حاملا لجنسية بلد أخرى حتى لو تنازل عنها، ولكن أن نمنع رجلا حمل أحد والديه جنسية بلد أخرى رغم أنهما يعيشان في مصر وأصبحا جزءً من ثقافتها وشعبها، بل وحملا جنسيتها، فهذا أمر فيه تزيّد، ويعطي انطباعا بأننا أمه عاجزة على أن تؤثر في من يعيشون على أرضها وأنها تقضي عمرها مفعول بها، ويصل عدم ثقتها في نفسها بأن تشعر أنها مهددة بالاختراق من مواطن عربي أو أجنبي جاء إلى مصر وعاش فيها عشرات السنيين، وننظر إلى أبنائه بعين الريبة والحذر ونمنعهم من الترشح لانتخابات الرئاسة.

إن أهم ما أفرزته الثورة المصرية أنها حولت هذا البلد من مفعول به طوال حكم مبارك، إلى فاعل حقيقي بإرادة شعبه حتى لو كان بلا برلمان ولا رئيس، وهي مسألة جعلت أمريكا والقوى الكبرى تضبط إيقاعها على ما يقرره الشعب المصري، وهي كلها أمور تعطينا ثقة في النفس ولا تجعلنا نضع قيودا تبدو مستوحاة من نظريات "النقاء العرقي" المندثرة.

أما الملاحظة الثالثة فهي تتعلق بمده الرئاسة، فإذا كان من البديهي أن تحدد بمدتين غير قابلتين للتمديد، فإن تخفيضها من 6 إلى 4 سنوات بشكل فجائي، أمر قد يحول انتخاب الرئيس من مشروع لانتخاب رئيس ينهض

بهذه البلد، إلى رئيس يضيع نصف مدته في فهم الكوارث والملفات التي تنتظره بعد 30 عاما من الانهيار والفساد، والنصف الباقي سيضيعه في إجراء التربيطات والتوازنات المطلوبة لانتخابه مرة أخرى، حتى لو على حساب مشاريعه الإصلاحية.

ومن هنا كان أمام اللجنة إما تخفيض مدة الرئاسة من 6 إلى 5 سنوات كما في الدستور الفرنسي (خفضت من 7 إلى 5) أو ترك الرئيس في المدة الأولى 6 سنوات وتخفيضها في الثانية إلي 5 سنوات، وتستقر على تلك المدة بصورة لا تسمح للتمديد إلا مرة واحدة. وإذا كان الشعب سيدعم نظاما ديمقراطيا رئاسيا، فإن النظر إلى أي رئيس قادم على أنه "مبارك" آخر، ويجتهد كثير من السياسيين من أجل نزع صلاحياته وتقليص مدته فجأة من 6 إلي 4 سنوات، أمر من شأنه أن ينتخب رئيسا باهتا غير قادر على العمل والإصلاح، وهو قد يكون مقبولا في بلاد أخرى استقرت مؤسساتها ولا تحتاج إلى مشروع سياسي يحمله رئيس الجمهورية لمواجهه الفساد والأمية وتدهور التعليم والصحة والخدمات.

من حق المصريين أن يقلقوا بعد تجربتهم المريرة مع نظام "مبارك"، ومن حقهم أيضا أن يحصلوا على كل الضمانات المشروعة لضمان عدم انتقال السلطة إلى "مبارك" آخر، وصحيح أيضا أن التعديلات الدستورية مثلت ضمانه في الاتجاه الصحيح، ولكن التحسس الزائد من وجود رئيس الجمهورية ومن صلاحياته الموجودة في كل دساتير العالم أمر سيضر ضررا بالغا بعملية التحول الديمقراطي الوليدة، وسيضعف من مؤسسات الدولة وقدرتها على أن تحمي الديمقراطية.

إن مصر بحاجة إلى "رئيس عادل" بدلا من "المستبد العادل" الراسخة في ثقافة الكثيرين، ويكون منتخبا بشكل ديمقراطي ويبقى في السلطة مدتين غير قابلتين للتمديد، وأن هذا لن يتحقق إلا إذا وثقنا في قدرة الشعب المصري على محاسبة أي رئيس قادم بشرط أن نعطيه الفرصة لا لكي يحكم ولكن أن ينهض بهذا البلد لأننا إذا تركنا أحوالنا الاقتصادية والعلمية والثقافية كما هي وانشغلنا بحسابات السياسيين الضيقة، سنكتشف أننا بنينا نظاما يستوفي الشكل الديمقراطي دون مضمونه في النهضة والتقدم والبناء، وهو ما يجب أن يكون مشروع الجمهورية الثانية التي تنتظرنا على الأبواب، وتطالبنا ببناء الديمقراطية والتقدم معا.